

Distr.: General
28 November 2014
Arabic
Original: Chinese

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٣١ من جدول الأعمال
دور الماس في تأجيج النزاع

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

باسم رئيس عملية كيمبرلي وعملا بالفقرة ٣٢ من قرار الجمعية العامة ١٢٨/٦٨ المعنون "دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والنزاعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع النزاعات وتسويتها"، تحيل البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة طيه تقرير عملية كيمبرلي لعام ٢٠١٤ (انظر المرفق) وتطلب تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣١ من جدول الأعمال.



الرجاء إعادة استعمال الورق

051214 041214 14-65884 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى
الأمين العام من البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة
تقرير نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ إلى الجمعية العامة
لعام ٢٠١٤

المقدم من جمهورية الصين الشعبية، رئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠١٤

مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٦٨/١٢٨ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى رئيس عملية كيمبرلي أن يقدم إليها، خلال دورتها التاسعة والستين، تقريراً عن تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وقررت الجمعية أيضاً أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين البند المعنون "دور الماس في تأجيج النزاع". وفي هذا الصدد، تقدم جمهورية الصين الشعبية، بوصفها رئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠١٤، التقرير التالي بشأن هذه المسألة. ويتناول التقرير ما استجد من تطورات منذ التقرير المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/68/649) المقدم من جمهورية جنوب أفريقيا بصفتها رئيس العملية لعام ٢٠١٣، ويتضمن البيان الختامي للاجتماع العام الذي عُقد في غوانغزو، الصين، من ١١ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٢ - وعملية كيمبرلي هي مبادرة مشتركة بين الحكومات والمجموعة الشاملة لصناعة الماس، المتمثلة في المجلس العالمي للماس وائتلاف المجتمع المدني، أنشئت لمنع تدفق الماس الموجه للتزاعات إلى التجارة الدولية المشروعة. وتهدف إلى قطع الصلة بين الاتجار بالماس والتزاعات المسلحة، وخاصة نظراً للأثر المدمر لتلك النزاعات على السلام وسلامة الشعوب وأمنها. وتنفذ كل دولة مشاركة عملية كيمبرلي عن طريق قوانين وأنظمة وطنية، وإنشاء نظام للضوابط الداخلية لاستبعاد الماس الموجه للتزاعات من شحنات الماس الخام المستورد إلى إقليمها أو المصدر منه. ونتيجة لذلك، استعادت الآن العديد من البلدان المتضررة من النزاعات السلام والاستقرار. ومع القضاء على الاتجار غير المشروع بالماس الممول للنزاع، تُستخدم الإيرادات الناتجة عن الاتجار المشروع في تمويل برامج عامة، فتهيئ بذلك ظروفًا مواتية في البلدان المنتجة للماس من أجل الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت الحالي، تشارك جميع البلدان تقريباً التي تنتج الماس وتقوم بتصنيعه وتصدر به، في عملية كيمبرلي.

٣ - وأعربت الجمعية العامة، في قرارها ٥٦/٥٥ المتخذ في عام ٢٠٠٠، عن الحاجة إلى وضع وتنفيذ خطة دولية بشأن الماس الخام، ورحبت في قرارها ٣٠٢/٥٧، المتخذ في عام ٢٠٠٣، بإنشاء نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات، الذي أُعلن رسمياً في إنترلاكن، بسويسرا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وفي كل عام منذ ذلك الحين، دأبت الجمعية العامة على مناقشة دور الماس في تأجيج النزاعات وأكدت من جديد دعمها لعملية كيمبرلي. وإضافة إلى ذلك، أيد مجلس الأمن بقوة، في قراره ١٤٥٩ (٢٠٠٣)، نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ كمساهمة قيمة في مكافحة الاتجار بالماس الموجه للنزاعات.

المساهمات في تحقيق السلام والأمن الدوليين

٤ - منذ إنشاء نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في عام ٢٠٠٣، حدث تحسن كبير في حالة الأمن في العديد من البلدان المنتجة للماس، يُعزى إلى حد كبير إلى فعالية العملية.

٥ - ونتيجة للجهود المستمرة التي تبذلها عملية كيمبرلي، قرر مجلس الأمن في الأمم المتحدة في قراره ٢١٥٣ (٢٠١٤) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أن ينهي التدابير القاضية بمنع استيراد أي دولة لجميع أنواع الماس الخام من كوت ديفوار والمفروضة بموجب الفقرة ٦ من القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥)، ويشجع كوت ديفوار على تطوير قطاع الماس على نحو يتماشى مع معايير نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات. وفي هذا السياق، أعلن رئيس عملية كيمبرلي استئناف الاتجار بالماس الخام مع كوت ديفوار، وشجع كوت ديفوار على تنفيذ استراتيجيتها الانتقالية وخطة العمل بعد الحظر، بما في ذلك طلب بعثة استعراضية من أجل الاستعدادات لعمليات تصدير ذات حجم كبير. وفي هذا الصدد، ستعاون عملية كيمبرلي مع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بكوت ديفوار.

٦ - وفيما يتعلق برصد الاتجار بالماس الخام والتعاون في تنفيذ وإنفاذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في غرب أفريقيا، تُقدّم العملية دعماً متواصلًا إلى البلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو، يشمل الدعم المقدم من الفريق التقني الذي أنشئ في وقت سابق، والقرار الصادر عن الاجتماع العام في غوانغزو من أجل دعم الجهود التي تبذلها بلدان اتحاد نهر مانو في قطاع التعدين لمواجهة التحديات المرتبطة بوباء الإيبولا.

٧ - وأدان مجلس الأمن في قراره ٢١٢٧ (٢٠١٣)، الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية أفريقيا الوسطى، نظراً لأنه أدى إلى إدامة النزاع، وشدد على أهمية وضع حد لهذه الأنشطة غير المشروعة. وأعرب المجلس في قراره ٢١٣٤ (٢٠١٤) عن القلق لأن

تهريب الماس وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة هي عوامل تخل باستقرار جمهورية أفريقيا الوسطى. وبناء على القرار الإداري الذي اتخذته عملية كيمبرلي في عام ٢٠١٣ بالتعليق المؤقت لاستيراد وتصدير الماس من جمهورية أفريقيا الوسطى وإيها، اعتمدت العملية قرارا إداريا لضمان عدم دخول الماس المنتج في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التجارة المشروعة، تشجيعا لجمهورية أفريقيا الوسطى والمشاركين في عملية كيمبرلي والاتحاد الأفريقي وفريق خبراء الأمم المتحدة على التعاون مع عملية كيمبرلي. وفي الوقت نفسه، نفذت عملية كيمبرلي آليات ذات صلة للتأكد من عدم دخول الماس القادم من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التجارة الدولية للماس. وسيواصل مركز الاتحاد الأوروبي للبحوث المشتركة ووكالة الولايات المتحدة للمسوح الجيولوجية رصد الحالة في مناطق إنتاج مختارة عن طريق تحليل الصور الساتلية.

٨ - ومن أجل تحسين قدرات الحكومات والصناعة على تحديد المصادر المعينة التي يأتي منها الماس، أنشأت عملية كيمبرلي، في إطار فريق خبراءها، فريقا فرعيا في عام ٢٠٠٩، لدراسة بصمة الماس الإيفواري، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٩٣ (٢٠٠٩). وفي ضوء التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى، وافقت عملية كيمبرلي على توسيع نطاق ولاية الفريق الفرعي لتشمل إجراء بحث بشأن منشأ الماس الوارد من جمهورية أفريقيا الوسطى.

الإجازات المتحققة في عام ٢٠١٤

٩ - اعتمدت عملية كيمبرلي، في ظل تولي جمهورية الصين الشعبية رئاستها لعام ٢٠١٤، قرارا إداريا لضمان عدم تسرب الماس المنتج في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تجارة الماس المشروعة، ولتشجيع جمهورية أفريقيا الوسطى على تنفيذ خطة عملها والتعاون مع عملية كيمبرلي والمشاركين في عملية كيمبرلي والاتحاد الأفريقي وفريق خبراء الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، نفذت عملية كيمبرلي آليات ذات صلة للتأكد من عدم دخول الماس القادم من جمهورية أفريقيا الوسطى في تجارة الماس الدولية.

١٠ - واعتمدت الصين، بصفتها الرئيس لعام ٢٠١٤، نهجا "قائما على القواعد وموجها نحو القواعد" إزاء تطوير عملية كيمبرلي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد الاجتماع العام لعملية كيمبرلي قرارا إداريا بشأن مشاركة مراقبين في عمل عملية كيمبرلي (منقح)، موضحة بذلك حق المراقبين وممثليهم في المشاركة في أحداث أو أنشطة العملية. وعُدل أيضا الفريق العامل لخبراء الماس، والفريق العامل المعني بالرصد، والفريق العامل المعني بالإحصاءات اختصاصات كل منهم. ويشمل أيضا برنامج عمل لجنة القواعد والإجراءات لعام ٢٠١٥

إجراء مناقشات تتناول احتمال تعديل القرار الإداري بشأن تعديل قواعد ومعايير اختيار المرشحين لمنصب نائب رئيس عملية كيمبرلي.

١١ - والصين، كمشارك هام في عملية كيمبرلي، واصلت بإصرار جهودها الرامية إلى مساعدة كوت ديفوار على تنفيذ متطلبات قرارات مجلس الأمن، والقرارات الإدارية ذات الصلة، والانتقال بالبلد نحو التعجيل باستئناف الاتجار الدولي بالماس الخام الذي ينتجه. وقرر مجلس الأمن، في قراره ٢١٥٣ (٢٠١٤) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أن ينهي التدابير القاضية بمنع استيراد أي دولة لجميع أنواع الماس الخام من كوت ديفوار. ونتيجة لذلك، أعلن الرئيس استئناف كوت ديفوار التمتع بمركزها كدولة قائمة بالاتجار بالماس الخام، وأعطى تعليمات بتحديث المعلومات المتعلقة بالجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على كوت ديفوار على الموقع الشبكي لعملية كيمبرلي. وطلب الرئيس أيضا إلى كوت ديفوار أن تنفذ خطة عملها. ووجهت أيضا كوت ديفوار دعوة لاستقبال بعثة استعراضية، من أجل هيئة الظروف لاستئناف الصادرات الكبيرة الحجم للماس الإيفواري الخام.

١٢ - وتواصل الصين، باعتبارها الرئيس لعام ٢٠١٤، بذل جهود للحفاظ على نزاهة ومصداقية عملية كيمبرلي. وفي عام ٢٠٠٨، قررت جمهورية فنزويلا البوليفارية طوعا الانسحاب من نظام إصدار شهادات المنشأ، ووقف عملياتها لتصدير الماس الخام واستيراده. وفي عام ٢٠١٤، أعربت فنزويلا لرئيس العملية، ولرئيس اللجنة المعنية بالمشاركة والرئاسة، عن استعدادها لاستئناف المشاركة الكاملة والاتجار بالماس الخام. ومن أجل حث فنزويلا على الوفاء بالتزاماتها واستئناف المشاركة الكاملة في موعد مبكر، قام الرئيس بزيارة إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ لتشجيع البلد على اتخاذ الخطوات اللازمة لاستيفاء المتطلبات الدنيا، وطلب إليها أن تستقبل بعثة استعراضية في أقرب وقت ممكن. ورحب اجتماع غوانغزو العام لعام ٢٠١٤ بالجهود التي بذلها الرئيس، وأعرب عن الأمل في أن يواصل الرئيس إبلاغ المشاركين بأي اتصالات أخرى مع فنزويلا بشأن هذه المسألة.

١٣ - وفي أيار/مايو ٢٠١٤، وقع الرئيس مذكرة تفاهم مع المجلس العالمي للماس لضمان مواصلة المجلس الاضطلاع بدوره كآلية الدعم الإداري للعملية.

المشاركة

١٤ - باب الانضمام إلى نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ مفتوح أمام جميع البلدان، وأمام أي منظمة من منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي تكون على استعداد

للامتثال لشروط النظام، ولديها القدرة على ذلك. وحتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بلغ عدد المشاركين في العملية ٥٤ مشاركا يمثلون ٨١ بلدا، تشمل الدول الأعضاء الثماني والعشرين في الاتحاد الأوروبي. وتشارك غرينلاند في عملية كيمبرلي، وتنفذ نظام إصدار شهادات المنشأ من خلال الاتحاد الأوروبي.

١٥ - وأشار الاجتماع العام إلى أن جمهورية موزامبيق بصدد الموافقة على مشاريع تشريعات تمكنها من استكمال طلبها للانضمام إلى عضوية نظام إصدار شهادات المنشأ. ورحب الاجتماع العام بإعراب ليختنشتاين ودولة الكويت وجمهورية شيلي عن عزمها الانضمام إلى العملية. وستواصل عملية كيمبرلي التعاون مع البلدان الثلاثة من خلال برنامجها للتواصل.

الرصد واستعراض الأقران: أداة حيوية لعملية كيمبرلي

١٦ - أحاط الاجتماع العام علما بمدى امتثال المشاركين لمطلب تقديم تقارير سنوية، الذي يعتبر أهم وسيلة للحصول على معلومات كاملة ومنتظمة عن حالة تنفيذ نظام إصدار شهادات المنشأ. ورحب الاجتماع العام بقيام ٥٢ مشاركا يمثلون ٧٩ بلدا بتقديم تقارير سنوية عن تنفيذ نظام إصدار شهادات المنشأ في عام ٢٠١٣، وسينظر في حالتين من حالات التأخر في تقديم التقارير. وأحاط الاجتماع العام علما بالتقرير السنوي الذي قدمه ائتلاف المجتمع المدني، وفقا للقرار الإداري لعام ٢٠٠٩ بشأن أنشطة المراقبين، عن الأنشطة التي اضطلع بها دعما لتنفيذ نظام إصدار شهادات المنشأ. ورحب الاجتماع العام بالالتزام الذي تعهد به المجلس العالمي للماس بأن يقدم التقرير السنوي بشأن أنشطته في دعم تنفيذ نظام إصدار شهادات المنشأ في أقرب وقت ممكن. ورحب الاجتماع العام أيضا باستخدام النموذج الجديد لتقديم التقارير السنوية وبالوثيقة الإرشادية لأن هذا من شأنه أن يحسن آلية التقييم.

١٧ - ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للفريق العامل المعني بالرصد في تطبيق نظام الزيارات الاستعراضية من جانب الأقران، لأن هذه الزيارات تمثل أداة هامة لتعزيز فعالية العملية. ويكفل هذا النظام قيام المشاركين بتحديد مشاكل الامتثال ومعالجتها، ويسهّل تبادل أفضل الممارسات. واستقبلت الصين وغينيا وأستراليا وغيانا بعثات استعراضية في عام ٢٠١٤؛ ومن المقرر أيضا إيفاد بعثات استعراضية إلى كوت ديفوار، وتوغو، وأرمينيا، والاتحاد الأوروبي، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب مشاركون آخرون عن اهتمامهم في هذا الصدد. ودعا الاجتماع العام المشاركين الآخرين إلى مواصلة توجيه دعوات إلى بعثات الاستعراض في إطار نظام استعراض الأقران، وطلب إلى لبنان وليبيريا

والاتحاد الروسي أن تدرج في تقاريرها السنوية المقبلة متابعات للتوصيات الواردة في تقرير بعثة الاستعراض.

١٨ - وأثنى الاجتماع العام على كوت ديفوار لما تبذله من جهود لتنفيذ نظام إصدار شهادات المنشأ، وهنأ البلد برفع الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على تصديره للماس الخام عن طريق قرار مجلس الأمن ٢١٥٣ (٢٠١٤). وشجع الاجتماع العام كوت ديفوار على أن تواصل تنفيذ خطة عملها، وقبل الدعوة التي وجهها البلد لاستقبال بعثة استعراضية في أوائل عام ٢٠١٥.

١٩ - وأحاط الاجتماع العام علماً بالخطوات الإضافية التي اتخذتها بلدان اتحاد نهر مانو من أجل وضع وتنفيذ نهج إقليمي للامتثال لعملية كيمبرلي، ورحب بمواصلة تقديم دعم إلى بلدان اتحاد نهر مانو.

٢٠ - وفي ضوء القرار الإداري الصادر في أيار/مايو ٢٠١٣، تم تعليق الاتجار بالماس الخام المنتج في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، اعتمد القرار الإداري بشأن منع دخول الماس المنتج في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التجارة المشروعة. وأحاط الاجتماع العام علماً بالتقدم الذي أحرزته جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ خطة عملها وكذلك بجهودها الرامية إلى تعزيز نظام الرقابة الداخلية، وشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى المسؤولة عن عملية كيمبرلي على مواصلة العمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والمجتمع الدولي والبلدان المجاورة في المنطقة بشأن المسائل المتعلقة بالامتثال لعملية كيمبرلي. وكلف الاجتماع العام فريق الصياغة المعني بالرصد بالشروع في التخطيط لإيفاد بعثة استعراضية.

الإحصاءات

٢١ - يشكل رصد البيانات الإحصائية عن إنتاج وتجارة الماس الخام جانباً أساسياً من جوانب إصدار شهادات المنشأ ومصدراً منتظماً للمعلومات عن تنفيذه. ويعد تقديم إحصاءات ربع سنوية ونصف سنوية و سنوية أحد متطلبات النظام الدنيا. وأنجز الفريق العامل المعني بالإحصاءات تحليلات إحصائية تخص ٢٩ مشاركاً في عام ٢٠١٣. وأشار الاجتماع العام إلى أن سبعة مشاركين لم يستوفوا متطلبات الإبلاغ الإحصائي في عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، لم يستوف اثنان من المشاركين متطلبات الإبلاغ في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، على التوالي.

٢٢ - وبدأ الفريق العامل المعني بالإحصاءات في تكرار العملية السنوية لاستبيانات عدم تطابق البيانات، وحقق تقدماً كبيراً في تحديد الرسوم البيانية والجداول المختلفة التي سيجري إعدادها آلياً لتحسين كفاءة التحليلات الإحصائية السنوية.

المسائل التقنية وإمكانية تتبع أصول الماس

٢٣ - في إطار توسيع نطاق ولاية الفريق الفرعي المعني بتحديد خصائص الماس الإيفواري، رحب الاجتماع العام بالترتيب المتعلق بنقل شحنة من الماس الخام من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى جنوب أفريقيا لتعزيز البحوث المتعلقة بتحديد الخصائص الفريدة للماس المنتج، وبصمة أحجار الماس من جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٤ - وشجع الاجتماع العام على إنشاء قاعدة بيانات للصور الرقمية لشحنات الماس السابقة والمقبلة تعرض من خلال الموقع الشبكي للعملية. وسيتلقى اجتماع عملية كيمبرلي الذي يعقد بين الدورتين في عام ٢٠١٥ تقريراً مرحلياً.

٢٥ - ورحب الاجتماع العام بالمناقشات المتعلقة باستخدام الشهادات التقنية وخطابات الطمأنة، وأحاط علماً بالدراسة الاستقصائية بشأن إجراءات التحفظ على الماس الخام/مصادرة الماس الخام التي يطبقها المشاركون في عملية كيمبرلي، وعن الخطط الرامية إلى استئناف البحوث بشأن طرق التقييم.

الإنتاج الحرفي للماس الغريني والمساعدة التقنية

٢٦ - أحاط الاجتماع العام علماً بالعرض الذي قدمته مبادرة تطوير قطاع الماس عن وضع معايير للماس إلى الفريق العامل المعني بالإنتاج الحرفي للماس الغريني، وشجع الأعضاء المشاركين على اعتماد هذه المعايير على أساس طوعي.

٢٧ - وأبلغ الاجتماع العام بالدعم المقدم في إطار مشروع حقوق الملكية وتنمية تعدين الماس الحرفي، الذي تشترك في تمويله الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى آلية الاتصال الإقليمية التي أنشأتها بلدان اتحاد نهر مانو. وعلاوة على ذلك، أحاط الاجتماع العام علماً بالجهود التي يبذلها المجتمع المدني وحكومة كوت ديفوار وفقاً لإعلان واشنطن لإدماج استخراج الماس الحرفي والصغير النطاق في تنفيذ عملية كيمبرلي.

٢٨ - واقترح الاجتماع العام أن يعمل الفريق التقني لاتحاد نهر مانو، التابع للفريق العامل المعني بالرصد، مع بلدان اتحاد نهر مانو لوضع قائمة بالاحتياجات من المساعدة التقنية، ونشرها في الموقع الشبكي لعملية كيمبرلي.

٢٩ - ودعا الاجتماع العام المشاركين إلى النظر في تقديم مساعدة تقنية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة لها، من أجل تعزيز بناء قدراتها، وتدعيم ضوابطها الداخلية المتعلقة بإنتاج الماس والاتجار به.

آفاق المستقبل والتحديات المقبلة

٣٠ - يُنفذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ منذ ١٢ عاماً، وأدى دورا هاما في وقف تدفق الماس الممول للتراعات. وبعد أن أصبح الماس الخام أكثر السلع خضوعا للضوابط في العالم، يخضع الآن الماس الممول للتراعات لرقابة فعالة. ويتعين الحفاظ على عملية كيمبرلي ونظامها لإصدار شهادات المنشأ، ومواصلة تحسينها.

٣١ - وأصدر الاجتماع العام تعليمات إلى آلية الدعم الإداري لرصد شبكة الإنترنت، من أجل تمكين المشاركين من كشف استخدام شعار عملية كيمبرلي لأغراض تجارية ووقف هذا الاستخدام، وذلك وفقا للقرار الإداري بشأن حماية شعار عملية كيمبرلي والمبادئ التوجيهية لاستخدامه.

٣٢ - وأشار الاجتماع العام إلى أن الرئيس وبعض الهيئات العاملة التابعة لعملية كيمبرلي قد تلقوا رسالة موجهة من رئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن تقرير مجموعة إيغمونت لعام ٢٠١٣. ورحب الاجتماع العام بالتوصيات الصادرة عن الهيئات العاملة للنظر في التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن المخاطر المرتبطة بسلسلة توريد الماس الخام، ووافق على أنه ينبغي أن تنظر هذه الهيئات العاملة في التوصيات في سياق جهودها المستمرة الرامية إلى مواصلة تعزيز تنفيذ نظام إصدار شهادات المنشأ، بينما سلط الضوء على التدابير التي وضعتها بالفعل عملية كيمبرلي للتخفيف من حدة "مواطن الضعف" والمخاطر.

٣٣ - وأحاط الاجتماع العام علما بأثر وباء إيبولا في ليبيريا، وغينيا، وسيراليون. وأعرب الاجتماع العام عن الأسف إزاء عدم تمكن بعض مسؤولي الاتصال في عملية كيمبرلي من حضور الاجتماع العام بسبب أزمة إيبولا. وأبلغ مسؤولو الاتصال أولئك في وقت لاحق بالمناقشات والوثيقة الختامية للاجتماع. وأكد الاجتماع العام من جديد التزامه بمواصلة العمل بشكل وثيق مع بلدان اتحاد نهر مانو لدعم جهودها الرامية إلى مواجهة التحديات في قطاع التعدين المرتبطة بالوباء، بما في ذلك أي احتياجات من المساعدة التقنية.

٣٤ - وأكد الاجتماع العام من جديد التزامه بمواصلة الحوار بشأن إجراءات التصويت ووضع تعريف للماس المُمُول للتراعات، وفقا للفقرة ٣٣ من البيان الصادر عن الاجتماع العام في جوهانسبرغ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣).

٣٥ - وستخلف أنغولا جمهورية الصين الشعبية كرئيس للعملية، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وعرضت الإمارات العربية المتحدة وأستراليا القيام بدور نائب الرئيس. ومع ذلك، لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء في الاجتماع العام فيما يتعلق بتحديد البلد الذي ينبغي أن يشغل منصب نائب الرئيس. وأعيدت هذه المسألة إلى الرئيس لإجراء مزيد من المشاورات.